اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة بالصحف اليومية بالتطبيق علي أزمة الدولار في مصر عام ٢٠١٦

د. أمل السيد أحمد متولي دراز*

مقدمة:

يعاني الاقتصاد المصري في الوقت الحالي من العديد من الأزمات والمشكلات التي تنعكس بشكل مباشر على المواطن في حياته اليومية، فارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الدخول، وارتفاع المستوى العام للأسعار، والأزمات المتلاحقة في مجالات الغذاء والطاقة والدواء وغيرها كلها خبرات حياتية شاقة تواجه المواطن وتمثل عقبات في طريق التعاطي مع سياسات الإصلاح المتبعة ومسارات التنمية المستهدفة.

وعلى الرغم من ضخامة المشكلات الحالية التي يواجهها الاقتصاد المصري فإنه لابد من الإعتراف بأن هذه المشكلات ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج طبيعي للسياسات الاقتصادية التي إنتهجتها الدولة المصرية على إمتداد عقود طويلة، فضلاً عن تراكمات طويلة من سوء الإدارة وإنعدام الشفافية وغياب سياسات المحاسبة والمساءلة الأمر الذي أفضى إلى كل ما يعانيه الاقتصاد المصري في هذه المرحلة[١].

في هذا السياق تكشف نتائج العديد من الدراسات[٢] عن أن نمط الإدارة الرأسمالية للاقتصاد المصري على مدى العقود الماضية قد أثبت فشله في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة، بل إن هذا النمط قد رسخ لنموذج اقتصادي يعتمد على العالم الخارجي في تلبية إحتياجاته، وقد تجلت خطورة هذا النموذج في ارتفاع معدلات العجز والتضخم وإنخفاض حصيلة الصادرات في مقابل ارتفاع فاتورة الواردات وزيادة معدلات البطالة وغياب العدالة الاجتماعية وغيرها من الإشكاليات التي عمدت الأنظمة السابقة إلى تأجيل التعامل معها بشكل جذري بل عمدت إلى إنتهاج سياسات أدت إلى تفاقم هذه الإشكاليات سواء بإتباع سياسات الخصخصة غير المحسوبة العواقب، أو بإنتهاج سياسات الإستثمار غير المحدود الأهداف، أو بالتخبط في السياسات المالية والنقدية إلى غير ذلك من السياسات التي أدت إلى تراجع الدولة المصرية وخلقت واقعًا هشًا يستند إلى معدلات نمو زائفة تتزاوج فيه السلطة مع الثروة، وتنسحب فيه الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا، وتبرز فيه الإحتكارات المحلية

(*) أستاذ الصحافة المساعد – بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

والأجنبية لتسيطر على قطاعات الإنتاج والتوزيع وتفرض أسعارًا للسلع والخدمات لا تتناسب مع مستويات المعيشة للمواطن المصري مما دفع بالكثيرين إلى الدخول في دائرة الفقر في ظل تآكل مستمر للطبقة الوسطى وعجز عن خلق فرص متكافئة للعمل وتراجع للإنتاج وتدهور لأوضاع العمال والفلاحين وتراجع للناتج القومي الأمر الذي أفضى في النهاية إلى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ في محاولة لتصحيح تلك الأوضاع(٣).

غير أن الاضطرابات السياسية والاجتماعية والأمنية التي تلت الثورة قد أثرت بشكل ملحوظ على أداء الاقتصاد وأدت إلى تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية خاصة مع تراجع أداء الكثير من الأنشطة الإستراتيجية والقطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري وعلى رأسها قطاعات السياحة والبترول والإستثمار والتي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة مما أدى إلى التآكل المستمر للإحتياطي النقدي خاصة مع استمرار ارتفاع عجز الميزان التجاري وتراجع معدلات النمو، الأمر الذي إنعكس سلبًا على أداء الاقتصاد المصري وألقى بظلاله على تدني قيمة العملة المحلية(٤).

ومع استمرار تدني الأوضاع الاقتصادية، واستمرار سياسات التوسع في الإقتراض الخارجي، وفشل حكومة الإخوان في التعاطي مع الظرف السياسي بآليات وطنية انطلقت الموجة الثانية من الثورة المصرية في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ في محاولة لتصحيح المسار وإعادة هيكلة الظروف السياسية والاقتصادية بما يتلائم مع طموحات المواطن المصري(٥).

غير أن صعوبة الظرف التاريخي الذي يمر به المجتمع قد خلقت أمامه العديد من التحديات في مقدمتها إعادة هيكلة الوضع الاقتصادي وتصحيح الإختلالات التي خلقتها السياسات المطبقة عبر العقود الماضية، مما فرض على الدولة ضرورة اتخاذ عدة إجراءات تستهدف معالجة هذه الإختلالات وإحداث إصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد المصري عبر تحرير سعر الصرف، وتحجيم سياسات الإستيراد، وترشيد منظومة الدعم، وزيادة حصيلة الضرائب، وتخفيض قيمة العملة المحلية إلى غير ذلك.

وقد تباينت الرؤى حول جدوى هذه الإجراءات ومدى ملائمتها للظروف التي تمر بها البلاد، حيث إعتبرها البعض أنها جاءت أحادية الرؤية بمعزل عن السياق العام والعوامل والمتغيرات التي يمكن أن تتأثر بها أو تؤثر فيها، بينما رآى آخرون أن هذه الإجراءات باتت ضرورية رغم كونها " مؤلمة " بالنظر إلى واقع المجتمع المصري وظروف الأغلبية العظمى من مواطنين مطالبين بإنتظار ما يمكن أن تسفر

عنه هذه الإجراءات من مردود إيجابي يمثل إصلاحًا جذريًا للتشوهات التي شابت الواقع الاقتصادي المصري لفترات طويلة.

وإزاء هذه التباينات جاءت معالجات الصحافة لتكشف عن أزمة حقيقية في موقف الإعلام والنخبة إزاء هذه الإجراءات مما يجعل من رصد هذه التباينات ضرورة مهمة تفرضها طبيعة المرحلة ليس فقط للكشف عن الأسباب التي تكمن وراء هذه التباينات ولكن لوضع تصور علمي لكيفية التعاطي مع مثل هذه التباينات في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع بما يكفل توفير قاعدة شعبية للقرارات وإتفاق على الأولويات في سياق المنعطف السياسي الذي يمر به المجتمع.

الدراسات السابقة:

يمكن استعراض الدراسات السابقة في مجال البحث عبر عدة محاور على النحو التالي:

المحور الأول:

ويعني بعرض الدراسات التي تناولت النخبة ودورها وتأثرها بوسائل الإعلام، واتجاهاتها نحو الأداء الإعلامي وكذا توجهاتها نحو قضايا المجتمع، في هذا السياق تؤكد الدراسات في هذا المحور على أهمية النخبة ودورها المحوري في التأثير على توجهات الرأي العام، فضلاً عن قدرتها على تقييم السياسات والأداء داخل المجتمع.

في هذا الإطار تركز العديد من الدراسات على كيفية استخدام النخبة لوسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية حيث تظهر النتائج تأثر هذا الاستخدام بطبيعة النخبة بين نخبة إعلامية وأخرى أكاديمية مثلما أظهرت نتائج دراسة (لمياء محسن، ٢٠١٥)[٦].

في الوقت نفسه اهتمت العديد من دراسات النخبة برصد اتجاهاتهم نحو الأداء الإعلامي، وتقييماتهم لمدى مهنية هذا الأداء والتزامه بمعايير المسئولية الاجتماعية، في هذا السياق أظهرت نتائج بعض الدراسات غلبة الاتجاهات الإيجابية تجاه هذا الأداء على بعض توجهات النخبة كما ظهر في دراسة (عصام عبد السلام، ٢٠١٤)[٧] ودراسة (دعاء فتحي سالم، ٢٠١٢)[٨].

غير أن هناك العديد من الدراسات التي كشفت نتائجها عن وجود اتجاهات سلبية لدى النخبة نحو الأداء الإعلامي لوسائل الإعلام خاصة في أوقات الأزمات فأشار البعض إلى تسييس الرؤى المقدمة عبر هذه الوسائل في بعض الأحيان مثلما ظهر في دراسة (رزق سعد عبد المعطي، ٢٠١٣)[٩] وغياب التناول العلمي لهذه الأزمات والتركيز على الجوانب المثيرة وإنتهاج سياسة التهوين والتبرير فضلاً عن

غياب الرؤية المستقبلية وعدم التعاطي الجيد مع دوائر صنع القرار حسبما ظهر في نتائج دراسات كل من: (منى مجدي فرج، ٢٠١٥)[١٠]، (Wernicke, I.H. ٢٠١٤)[١١] و(أمل السيد، ٢٠٠٨)[١٢] و(أشرف جلال، ٢٠٠٦)[١٣].

في الوقت نفسه ركزت بعض الدراسات على رصد تأثير توجهات النخبة وإنعكاساتها على الأداء السياسي والاقتصادي في المجتمع حيث كشفت هذه الدراسات عن دور مهيمن للنخب الاقتصادية في صناعة السياسات العامة والقرارات الاقتصادية في مقابل تضاؤل دور المواطن في هذا الإطار مثلما ظهر في نتائج دراسة (Martin Gilens and Benjamin L. Page، ٢٠١٤)[١٤].

فضلاً عن قدرة هذه النخب على فرض نفوذها وتدعيم سلطتها داخل وسائل الإعلام عبر ما يعرف بنظام " الولاءات " والذي يُمكن هذه النخب من إدارة العلاقة مع الجماهير من ناحية وإدارة العلاقة بين النخب بعضهم وبعض من ناحية أخرى خاصة في أوقات الإنتخابات مما يزيد من قدرة هذه النخب في تدعيم مصالحها وفرض أولوياتها ورؤاها وتصوراتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية حسبما أظهرت نتائج دراسات: (Henrick Ornebring ، ٢٠١٢)[١٥]، (Miguel Jerez-Mir, Rafael Vazquez ،٢٠٠٩)[١٦]، (Brain V. KLocke، ٢٠٠٤)[١٧].

وإن كانت بعض الدراسات قد أظهرت تأثيرًا ضعيفًا لتوجهات النخبة في تشكيل اتجاهات المواطن تجاه السياسات العامة في مقابل تأثير أكبر للظروف الاقتصادية التي يعايشها هذا المواطن على تقييمه وإختياراته بعيدًا عن الولاءات والإنتماءات الحزبية وغيرها من الإعتبارات مثلما أشارت نتائج دراسة:(Paul Marx and Gijs Schumacher، ٢٠١٤)[١٨].

وبالنظر إلى دراسات المحور الأول يظهر تنوع اتجاهات الدراسات الأجنبية المعنية بدراسة النخبة وتعدد أبعاد تناولها وحداثة مداخلها النظرية، بينما إقتصرت الدراسات العربية على تناول علاقة النخبة بوسائل الإعلام وتقييمها لأداء هذه الوسائل في ضوء مداخل نظرية تقليدية كالإستخدامات والإشباعات والإعتماد والمسئولية الاجتماعية.

المحور الثانى :

ويتناول الدراسات التي عنيت بالمضمون الاقتصادي في الصحف العامة والمتخصصة:

في هذا السياق تنوعت اهتمامات الدراسات السابقة وإختلفت توجهاتها في تناول المضمون الاقتصادي ويمكن عرض هذه التوجهات على النحو التالي :

* إهتمت العديد من الدراسات بكيفية تعاطي المضمون الاقتصادي مع الأزمات وآليات بنائه في أوقات الركود الاقتصادي حيث ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول العالم النامي والمتقدم مما فرض اهتمامًا مكثفًا من قبل الباحثين بدراسة المضمون الاقتصادي وتداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) خاصة بعد أن كثرت الإتهامات للصحافة ووسائل الإعلام المحلية والعالمية بالتسبب في الأزمة المالية، نظراً لسيطرة نمط الإثارة في التعامل مع الأخبار الاقتصادية خاصة السلبية منها رغبة في إجتذاب المعلنين فضلاً عن سيطرة النغمة التشاؤمية على هذه الأخبار وخضوعها لإعتبارات المنافسة الإعلامية، الأمر الذي جعل هذا المضمون يخفق في التعاطي مع مؤشرات الأزمة العالمية كما أخفق في تبصير الجمهور بكيفية التعامل معها مثلما أظهرت نتائج دراستى:

(Julian A. Lischka، ٢٠١٤)[١٩]، و Steven Schifferes and Stephen (Coulter، ٢٠١٢)[٢٠].

* في الوقت نفسه أظهرت نتائج الدراسات السابقة (خاصة الممتدة عبر فترات زمنية متصلة والمستخدمة لآلية السلاسل الزمنية) عدم التوازن في التغطيات الإخبارية المقدمة حول القضايا الاقتصادية فضلاً عن إنخفاض نسبة الأخبار التي تلبي إحتياجات الجمهور للمعلومات الاقتصادية الأمر الذي يؤثر على قدرة الجمهور في إتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات وافية كما ظهر في نتائج دراسة (Na YeonLee and Kanghui Baek، ٢٠١٦)[٢١].

كما عمدت الصحف إلى تركيز اهتمامها على مضامين اقتصادية معينة معتمدة على مصادر اقتصادية معينة تستهدف في الأساس إضفاء الشرعية على ما يُتخذ من سياسات مالية مصرفية وتقديمها بإعتبارها النموذج الأمثل للممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع تجاهل للآثار السلبية لهذه الممارسات مثلما ظهر في نتائج دراسة (AngeLiki Boubouka وChristos Tzalavtas، ٢٠١٦)[٢٢].

فضلاً عن سيادة خطاب اقتصادي يتسم بالطابع الإنشائي الإنفعالي المتسم بالمبالغة وعمومية الطرح والذي يفتقد في أحيانٍ كثيرة للدقة والمصداقية بل قد يتسم بالتناقض في الطرح من مرحلة لأخرى مما ينعكس بالسلب على درجة وعي الجمهور بالقضايا والأزمات الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث في ظل الإفتقار

إلى وجود المحرر الاقتصادي المؤهل والقادر على تقديم إعلام اقتصادي قائم على التحليل والتفسير وتقديم الرؤية التي تفيد القراء في التعامل مع واقعهم المجتمعي حسبما أشارت نتائج دراسات (محمد سيد ورداني ،٢٠١٥)[٢٣]، و(نواف سلطان العتيبي، ٢٠١٥)[٢٤]، و(محمد شحده على الحروب ،٢٠١٢)[٢٥]، و(محمد قيراط ،٢٠٠٩)[٢٦]، و(ثروت فتحي كامل ،٢٠٠٩)[٢٧]، و(أسامة عبد الرحيم، ٢٠٠٨)[٢٨]، و(سامية عبد المجيد ،٢٠٠٥)[٢٩].

وإن كانت هناك بعض الدراسات التي تؤكد على إيجابية الطرح الاقتصادي الذي تقدمه الصحف في علاقته بالتنمية الاقتصادية خاصة حينما تعكس هذه المضامين الاقتصادية المشكلات الحقيقية وتقدمها في قالب تفسيري يعكس الإرتباط بين هذه المشكلات والظواهر الاقتصادية وغيرها من الظواهر السياسية والاجتماعية حسبما أشارت نتائج دراسة بتول عبد العزيز رشيد و(فاتن على مراد ،٢٠١٢)[٣٠].

* وتشير نتائج بعض الدراسات إلى إفتقار القائمين بالإتصال إلى القدرة على ممارسة دور نقدي في أوقات الأزمات المالية نظراً لسيطرة صورة نمطية لدى هؤلاء حول طبيعة أدوارهم في هذه الأوقات الحرجة، وكذا إفتقادهم للتأهيل والتدريب المناسبين لممارسة هذا الدور مما يسهم في تحيز التغطيات الصحفية المقدمة عن هذه الأزمات وغلبة توظيف الكلمات المجازية كالإستعارات والتشبيهات عليها التي تجعل القارئ يتصور أن هذه الأزمات يصعب السيطرة عليها أو التحكم فيها خاصة حينما تتركز المعالجة على تحقيقات الجرائم المالية وردود الفعل السياسية ومدح السياسات الرسمية والتركيز على الخسائر المالية، والإفتقار إلى الأرقام الحقيقية مما يسهم في خداع القراء وصرفهم عن المشكلات الجسيمة الناتجة عن الكساد المالي وإقناعهم بالسياسات الرسمية المتخذة لحماية الاقتصاد ومحاسبة المخالفين وذلك حسبما أشارت نتائج دراسات كل من :

(Antonis KaLogeropouLos and other,2015)[31](Angel Arrese and Alfonso Vara-Miguel, 2015)[32] (Arjen Van Dalen, Claes de Vreese, Erik Albaek, 2015)[33] (Katrina Schwarz, 2014)[34] (Eun Prica, 2013)[35]

و(سماح ماضي متولي ،٢٠٠٩)[٣٦]، و(أمل السيد أحمد ،٢٠٠٧)[٣٧].

* وإذا كانت النسبة الأكبر من الدراسات قد اهتمت برصد سمات وخصائص المضمون الاقتصادي في أوقات الأزمات فإن نمطًا آخر من الدراسات قد اهتم بتأثير المضمون الاقتصادي على القراء مع رصد مدى تأثر هذه التغطيات

الاقتصادية بالحالة الاقتصادية والسياسية للدولة، في هذا السياق أكدت نتائج العديد من الدراسات على أن نغمة التغطيات الاقتصادية تعكس الحالة الاقتصادية للدولة إيجابًا وسلبًا، الأمر الذي يرتبط بتشكيل توقعات الجمهور وتقييماته للحالة الاقتصادية والأداء الاقتصادي في المجتمع خاصة فيما يتعلق بحالة البطالة، ومعدلات الدخل الشخصي، والارتفاع والإنخفاض في سوق الأوراق المالية، فضلاً عن أن هذه التغطيات تدفع الجمهور للتفكير فيما يجب عليهم فعله في مواجهة ما يتخذ من إجراءات اقتصادية من قبل صانعي السياسات في ضوء ما لديهم من خبرات حياتية وفي ضوء تقييمهم لأداء صانعي السياسات والظروف والضغوط التي يعمل في إطارها هؤلاء وذلك حسبما أشارت نتائج دراسات كل من:

(Pablo Barber-a, Amber Boydstun, Suzanna Linn and Jonalhan Nagler، ٢٠١٤)[٣٨]، (Grail Rerearch، ٢٠٠٩)[٣٩].

* في السياق نفسه تؤكد نتائج بعض الدراسات على أن نغمة التقارير الاقتصادية قد لا تعكس في بعض الفترات الحالة الحقيقية للإقتصاد مما يؤثر على تشكيل تصورات غير واقعية لدى الجمهور عن الحالة العامة للإقتصاد خاصة في فترات الركود الاقتصادي وما بعدها، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا على توقعات الجمهور بشأن المستقبل فضلاً عن أن تكثيف النشر على الأخبار الاقتصادية السلبية قد ينعكس سلبًا على الحالة المعنوية للجمهور مما يدفع إلى زيادة معدلات الإحباط وارتفاع مستويات القلق، الأمر الذي يدفع بعض فئات الجمهور إلى الإهتمام بتقييم المعلومات التي تقدمها الصحف عن حالة الاقتصاد قبل إتخاذ أية إجراءات حياتية أو مهنية وذلك حسبما أشارت نتائج دراسات كل من: (سامح محمد يوسف الشريف، ٢٠١١)[٤٠]، (مدحت رشدي، ٢٠١١)[٤١]، (Andrea S. Kelton، ٢٠٠٦)[٤٢]، و(Mark Doms and Norman Morin، ٢٠٠٤)[٤٣].

* وتظهر مراجعة الدراسات السابقة وجود العديد من الدراسات التي تعني بآليات تأطير الأخبار والقضايا الاقتصادية مع تحديد العوامل المؤثرة على هذه الأطر سواء كانت عوامل سياسية تتمثل في طبيعة العلاقات السياسية وعلاقات التعاون الدولي والمصالح التي تربط الدول بعضها وبعض كما في نتائج دراسة (April L. Raphiou، ٢٠١٥)[٤٤]، ودراسة (أميمة مجدي محمد زكي، ٢٠١٢)[٤٥]، أو كانت هذه الأطر متأثرة بسيادة نمط الهيمنة والنفوذ الأمريكي بأبعاده الأيديولوجية كما في دراسة (عيسى عبد الباقي، ٢٠١٢)[٤٦].

وبالنظر إلى دراسات المحور الثاني يبدو اهتمام الدراسات الأجنبية بدراسة تأثيرات الأزمات الاقتصادية والعناية برصد سمات وخصائص المضمون الاقتصادي في أوقات الكساد مع مقارنته بفترات الإزدهار الاقتصادي، مع الإعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية والمقارنات الواسعة المدى بين سياسات إعلامية واقتصادية مختلفة والمقارنة بين جماهير متعددة السمات والخصائص مما يتيح لهذه الدراسات الوصول إلى نتائج تفيد في تقديم تفسيرات للعوامل المتعددة المؤثرة على تشكيل وبناء المضامين الاقتصادية سواء كانت عوامل سياسية أو اقتصادية أو عوامل تتعلق بالسياق الزمني والمجتمعي مستخدمة في ذلك التحليل الكمي والمداخل الوظيفية والدراسات شبه التجريبية بينما إنحصرت النسبة الأكبر من الدراسات العربية في رصد تأثير سياق الأزمات الاقتصادية على تشكيل المضمون الاقتصادي، أو رصد طبيعة الأطر التي قدم في سياقها هذا المضمون أو دور هذا المضمون في إمداد الجمهور بالمعلومات مستندة إلى أدوات تحليل المضمون والإستبيانات وتحليل الإطار ومستخدمة مداخل نظرية كالإطار الإعلامي في المقام الأول وكذا الإعتماد، والإستخدامات والإشباعات.

غير أن الدراسة ستستفيد من محوري الدراسات السابقة في تشكيل إطارها النظري والمنهجي فضلاً عن إمكانية المقارنة مع نتائج هذه الدراسات في ضوء معطيات الدراسة الجديدة.

مشكلة الدراسة :

تواجه مصر في المرحلة الراهنة العديد من التحديات و الأزمات الاقتصادية والتي أن اختلفت أسبابها و نتائجها فإنها قد انعكست وبشكل واضح علي معطيات الحياة لمختلف الفئات والقطاعات في المجتمع علي اختلاف مراكزها الاقتصادية ومستوياتها الاجتماعية بدء من رجال السياسة و الحكومة و رجال المال والأعمال وانتهاء برجل الشارع الذي أصبح محاطا بمظاهر متعددة للأزمة ربما يعجز عن فهمها و لكنه مضطر للتفاعل معها في كافة تفاصيل حياته الأمر الذي زاد من أهمية المشهد الاقتصادي ودعم حضوره في الصفحات الأولي والمتخصصة ارتباطا بتصاعد حجم الإحساس العام بالأزمة الاقتصادية و تداعياتها.

وما بين معالجات صحفية تحاول أن تطمئن المواطن بتصريحات مناقضة للواقع ومتعارض مع ما يلمسه في تعاملاته اليومية، و معالجات أخري تدفع في اتجاه الإثارة و بث الذعر النفسي و الإعلامي و الاجتماعي و تكرس للإحباط من عدم قدرة الاقتصاد المصري بأدواتها الحالية علي تجاوز الأزمة ما بين هذا وذاك تتصاعد الاتهامات للصحافة و العامة و المتخصصة بمسؤليتها عن جزء كبير من هذه الأزمة

عبر ممارسات غير مسئولة تسهم في تضليل الجمهور وتنحاز لأصحاب المصالح في ظل غياب للمعلومات الصحيحة والتفسيرات المنطقية والرؤي المتنوعة و تراجع للقيم المهنية و معايير الشفافية خاصة مع استخدام لغة نخبوية يعجز رجل الشارع العادي عن فهمها أو التعاطي معها .

وفي تصاعد الإحساس العام بالتحنط والقلق والإحباط من حالة الاقتصاد المصري في ظل عجز الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يناير عن معالجة أزماته بحلول جذرية تترجم خطوات الإصلاح إلي معطيات علي ارض الواقع ، و في ضوء ما تمارسه النخبة من تأثيرات فعالة في تحديد أجندة القضايا و الرؤي التي تطرحها الصحافة في إطار هذه الأزمات ، و توجيهها لتبني و جهات نظر معينة نحو الآليات إدارة هذه الأزمات بل و اختلافها حول مدي جدوي القرارات الاقتصادية و فاعلية خطوات الإصلاح و مردود السياسات و الاستراتيجيات الاقتصادية و قدرتها علي التعاطي مع الأزمة، وازدياد الاتهامات من قبل هذه النخبة للصحافة الاقتصادية بالسطحية في تفاعلها مع الأزمة و عدم إلمام القائمين بالاتصال فيها بمفاهيم الصناعة المصرفية و المالية و عدم فهم آلية عمل مؤسسات المال و الأعمال و التسبب في دفع البورصة الي الخسائر في ضوء كل ذلك تتحدد مشكلة البحث في دراسة اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة بالصحف اليومية بالتطبيق علي أزمة الدولار في مصر خلال عام ٢٠١٦ .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات :

١- تصاعد الاهتمام الجماهيري و الإعلامي بتطورات الأزمة الاقتصادية في مصر وتعاظم تأثيراتها علي مختلف المستويات و الفئات في المجتمع خاصة مع حزمة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة للتعامل مع الأزمة و الحد من تأثيراتها مما يجعل تقييم أبعاد مسؤولية الصفحات المتخصصة في التعاطي مع هذه الأزمات أمر حيوي خاصة مع تصاعد الاتهامات للصحافة باستثمار الأزمة والتسبب في تفاقمها.

٢- ان دراسة اتجاهات النخبة الاقتصادية والكشف عن تقويماتها لأنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية من شأنه أن يساعد علي تحديد نقاط القوة و الضعف في هذه المعالجات مما يسهم في تحسين الأداء وتفعيل دور الصفحات المتخصصة و زيادة مصداقيتها في إدارة الأزمات، وبما يدعم الوعي الاقتصادي لدي المواطن و يطور قدرته علي استيعاب المتغيرات والسياسات والإجراءات المتطلبة لتجاوز الأزمة و التفاعل معها بشكل ايجابي.

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة لتحقيق هدف رئيسي هو الكشف عن اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة في الصحف اليومية بالتطبيق علي أزمة الدولار في مصر خلال عام ٢٠١٦ .

وتتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية علي النحو التالي :

١- الكشف عن تقويمات النخبة الاقتصادية لمستوي المعالجة الصحفية المقدمة عن الأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة ومدي نجاحها في تحقيق أدوارها علي مستوي توفير المعلومات وتشكيل الاتجاهات و تحديد السلوكيات تجاه هذه الأزمات .

٢- تحديد أهم العوامل المؤثرة علي دور هذه الصفحات في إدارة الأزمات الاقتصادية من وجهة نظر هذه النخب في ضوء التحديات والإشكاليات التي تعمل في إطارها الصحف المصرية كما يراها مفردات العينة.

٣- وضع تصوير مستقبلي كيفية تحقيق دور أكثر فاعلية للصفحات المتخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية استنادا إلي رؤي هذه النخب و في ضوء ما يطرحونه من تقويمات لمستوي جودة المضمون المقدم في هذه الصحف بكل مكوناته سواء علي مستوي الأفكار التي يطرحها، أو المصادر التي يعتمد عليها، أو آليات الاقتناع التي يستند إليها أو القيم المهنية التي يحتكم إليها.

تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة للإجابة علي عدة تساؤلات علي النحو التالي :

١- كيف تقيم النخبة الاقتصادية أداء الصفحات المتخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية من حيث الشكل و المضمون؟

٢- ما أبعاد الدور الذي ينبغي لهذه الصفحات ممارسته في ظل ظرف الأزمة الذي تمر به مصر في المرحلة الراهنة من وجهة نظر هذه النخبة الاقتصادية ؟

٣- ما أهم جوانب القصور في أداء هذه الصفحات في إدارة الأزمات الاقتصادية حسبما يراها مفردات العينة؟

٤- إلي أي مدي يوفر النظام السياسي و الاجتماعي في مصر آليات لدعم دور هذه الصفحات في إدارة الأزمات الاقتصادية في ضوء طبيعة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وخصوصية السياق الاجتماعي و الظرف الزمني الذي تمر به مصر الآن حسبما يري مفردات العينة ؟

٥- كيف يمكن تحقيق فاعلية اكبر لهذه الصفحات المتخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية و ما متطلبات تحقيق هذه الفاعلية حسبما يري مفردات العينة ؟

الإطار النظري للدراسة :

تعتمد الدراسة علي المدخل الوظيفي كإطار نظري تنطق معطيات ، حيث يعني هذا المدخل بدراسة طبيعة أدوار ووظائف وسائل الإعلام و كيفية تأثيرها في المجتمع كما لا يغفل هذا المدخل كيفية تأثير المجتمع كنظام في الأدوار التي تؤديها وسائل الإعلام سواء كانت هذه الوظائف كامنة أم ظاهرة مقصودة أو غير مقصودة .

في هذا السياق يشير الباحثون إلي أن وسائل الإعلام تقدم نمطين من الخطاب الاقتصادي أحدهما موجه للنخبة و يعتمد علي المصطلحات المتخصصة والآخر موجه للجمهور العم ويتسم بالعمومية في الطرح، غير أنه وفي كل الحالات فان كلا النوعين يتأثر باهتمامات النخبة ويتشكل في إطار ما تطرحه من رؤي باعتبارها تمثل المصادر المعلوماتية الأكثر أهمية بالنسبة للقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام(٤٨).

وسوف يفيد هذه المدخل في تحديد مدي كفاءة وجودة الدور الذي تمارسه الصفحات المتخصصة في إدارة الأزمات الاقتصادية في ضوء تقويم النخبة لفاعلية هذا الدور وجودة المحتوي المقدم في إطاره دون إغفال لخصوصية السياق السياسي و الظرف الزمني الذي يمر به المجتمع في المرحلة الراهنة .

نوع الدراسة و مناهجها :

تنتمي هذه الدراسة الي النمط الكيفي الذي يهتم بالتعمق في الظاهرة محل الدراسة و عدم الاقتصار علي الرصد الكمي لهل خاصة حينما لا يعطي هذا الرصد الكمي دلالات مفيدة(٤٩) .

في هذا السياق تسعي الدراسة الي التركيز علي اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة الصحفية للأزمات الاقتصادية في الصفحات المتخصصة من خلال تقويمهم لطبيعة الدور الذي تمارسه هذه الصفحات في التفاعل مع الأزمات الاقتصادية إيجابا و سلبا، وتحليل مقومات هذا الدور من وجهة نظر المبحوثين و العوامل التي تشكله علي هذا النحو في محاولة لتقديم تصور لكيفية زيادة فاعلية هذا الدور استنادا الي ما تطرحه عينة النخبة الاقتصادية من تصورات و رؤي.

وتعتمد الدراسة علي منهج المسح الاعلامي و ذلك لمسح اتجاهات النخبة إزاء دور هذه الصفحات في إدارة الأزمات، وكذا مسح تصوراتهم بشأن كيفية تفعيل هذا الدور مستقبلا .

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة علي المقابلة المتعمقة كأداة لجمع بيانات الدراسة حيث أفادت هذه الأداة الكيفية في الحصول علي معلومات عن الاتجاهات و الآراء و القيم والتجارب والأسباب والدوافع التي تشكل تصورات النخبة الاقتصادية واتجاهاتها إزاء أنماط المعالجات المقدمة في الصفحات المتخصصة للأزمات الاقتصادية وطبيعة الدور الذي تمارسه في هذا السياق .

واستنادا الي الطبيعة الكيفية لهذه الأداة البحثية تم تصميم دليل مقابلة تضمن عدة محاور ترتبط بأهداف الدراسة و سياقها المنهجي علي النحو التالي:

* محور يتعلق بتقويم مفردات العينة لأنماط المعالجة المقدمة في الصفحات الاقتصادية للأزمات من حيث الشكل.
* محور يتعلق بأهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذه الصفحات في التعامل مع الأزمات الاقتصادية من وجهة نظر المبحوثين.
* محور يتعلق بمقترحات المبحوثين لتطوير أداء الصفحات الاقتصادية في التعامل مع الأزمات.
* كما تم تحكيم دليل المقابلة من قبل نخبة من الأساتذة و المتخصصين للتأكد من كفاءة الدليل في تحقيق أهداف الدراسة.

عينة الدراسة :

أجريت الدراسة علي عينة من النخبة المتخصصة في المجال الاقتصادي قوامها (٣٠ مفردة) باستخدام أسلوب العينة المتاحة حيث يعتمد هذا الأسلوب بشكل أساسي علي سحب الوحدات المتاحة الممثلة لخصائص مجتمع البحث.

وقد تم إجراء الدراسة علي النخبة المتخصصة في المجال الاقتصادي كما لها من دور كبير في عمليات التغيير الاجتماعي استنادا إلي دورها في اتخاذ القرار وقدرتها عل التأثير في الجمهور كقادة رأي من وجهة و كمصادر للمعلومات تعتمد عليها وسائل الإعلام من وجهة ثانية إلي جانب قدرة هذه النخبة علي تقييم الأداء الإعلامي في صياغة أجندة الاهتمامات التي تطرحها الصحافة الاقتصادية عبر صفحاتها وصحفها المتخصصة من وجهة رابعة الأمر الذي يجعل الاعتماد علي النخبة الاقتصادية في هذه الدراسة ضرورة منهجية.

وفي إطار الحرص علي تنوع عينة الدراسة و تمثيلها لخصائص النخبة حرصت الباحثة علي أن تضم العينة نخبة من الأساتذة الأكاديميون المتخصصون في

مجال العلوم الاقتصادية و الادارية بالاضافة الي بعض المهنيين من الخبراء الاقتصاديين والمصروفيين الذيين يمارسون العمل الاقتصادي ويتعاملون مع الأزمات الاقتصادية وجها لوجه عبر آليات السوق بعيدا عن عمليات التنظير والرؤي الفلسفية وذلك لضمان التنوع بين الرؤي الأكاديمية والمهنية بما يثري نتائج الدراسة ويحقق أهدافها، لذلك ضمت العينة (١٣) أستاذا جامعيا متخصصا في مجالات الاقتصاد والادارة وادارة الأعمال في جامعات القاهرة و بنها و بورسعيد و حلوان و المنصورة وأكاديمية السادات، الي جانب (١٧) من الخبراء المصرفيين والمحللين والماليين وخبراء البورصة.

وقد تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة من أغسطس حتي نهاية نوفمبر ٢٠١٦ كما تم تسجيل المقابلات صوتيا وتفريغها تمهيدا لتحليلها اعتمادا علي الأسلوب الكيفي.

مفاهيم الدراسة:

***النخبة الاقتصادية :**

هي مجموعة من الأشخاص يتسمون بخصائص متميزة في مقدمتهم تمتعهم بمكانة اجتماعية متميزة استنادا الي ما يتمتعون به من نفوذ أو سلطة أو ثروة أو سمعة أو تعليم إلي جانب قدرتهم علي التأثير في الآخرين سواء عبر صياغتهم لأجندة اهتمامات وسائل الإعلام أو عبر سيطرتهم علي جزء كبير من الموارد الاقتصادية أو القرارات الخاصة بها، وتضمن هذه الفئة كبار قادة المؤسسات الاقتصادية، ورجال الأعمال، وخبراء البورصة و الاقتصاد و غيرهم، وتتسم هذه النخبة الاقتصادية بتشابك علاقتها ومصالحها مع النخبة السياسية و النخبة الإعلامية(٥٠).

***الاتجاه:**

يعرف الاتجاه بأنه توجه ثابت أو تنظيم مستقر للعمليات المعرفية والانفعالية والسلوكية، وتتداخل مكونات هذا الاتجاه و تؤثر في بعضها البعض أو تغيير فيها يفضي إلي تغيير من المكونات الأخري(٥١).

***الصفحات المتخصصة:**

ويقصد بها في هذه الدراسة الصفحات الاقتصادية التي تصدر داخل الصحف اليومية والتي تواكب بحكم طبيعتها اليومية المعطيات الآنية للأحداث والأزمات الاقتصادية وتقدم مضمونا اقتصاديا يتسم بالسهولة و يتوجه للقارئ العادي غير المتخصص مما يجعل لها دور مهم في التعاطي مع الأحداث والأزمات الاقتصادية بما توفره من معلومات وتحليلات توفر للقارئ إحاطة بجوانب الحدث ومتابعة

لتداعياته وتأثيراته الأمر الذي يجعلنا يمكن أن نغول عليها في إدارة الأزمات وتشكيل اتجاهات القراء نحوها، ومن ثم فان تقييم أداء هذه الصفحات في معالجة الأزمات يمثل أمرا حيويا لتعزيز كفاءتها وزيادة فاعليتها في هذا الإطار[٥٢].

*** أزمة الدولار:**

تعتبر أزمة الدولار في مصر من الأزمات التقليدية المتكررة علي فترات كثيرة خلال السنوات الماضية منذ عهد مبارك ، و تأتي هذه الأزمة و تتكرر كنتيجة لمجموعة من الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد المصري منذ سنوات طويلة فضلا عن استمرار الأسباب الداخلية المؤيدة للأزمة و المتسببة في استمراريتها و تكرارها في هذا السياق ترصد الدراسات العديد من الأسباب الداخلية للأزمة في مقدمتها ازدياد نسبة الواردات و ضعف الصادرات و افتقاد القدرة علي المنافسة في المجالات التجارية و الصناعية و المضاربة في السوق السوداء علي العملات الأجنبية في ظل ارتفاع لسعر صرف هذه العملات عن السعر الحقيقي فضلا عن نقص السيولة من العملات الأجنبية خاصة الدولار الذي يعتبر العملة الأجنبية الرئيسية في المعاملات الاقتصادية في مصر مع الأسواق الخارجية و مع قيام ثورة ٢٥ يناير(٢٠١١) و تدهور مؤشرات الاقتصاد وتراجع المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية و علي رأسها الدولار كالسياحة و البترول و عائدات قناة السويس و تحويلات المصريين من الخارج فضلا عن المشكلات السياسية و ارتفاع معدلات الفساد والمؤامرات الخارجية التي تتعرض لها مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو (٢٠١٣) كلها كانت أسباب أدت إلي أزمة و قادت لاستحكامها في ظل عدم اتخاذ إجراءات حكومية حاسمة للسيطرة علي سعر الصرف و ضرب السوق السوداء و التراجع عن سياسات الإقراض غير الحكيمة مما أدي إلي تفاقم الأزمة فقفز سعر الدولار و غيره من العملات الأجنبية قفزة غير متوقعة و فقدت الحكومة القدرة علي ضبط الأسواق فارتفعت الأسعار بشكل غير مسبوق الأمر الذي أدي إلي اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية لتحريك سعر العملة المحلية و تحرير سعر صرف العملات الأجنبية و في مقدمتها الدولار و تعويم الجنيه بشكل جزئي فضلا عن تقديم العديد من المميزات للاستثمار و لحائزي الدولار من أجل مواجهة الأزمة[٥٣].

<u>نتائج الدراسة:</u>

يمكن استعراض النتائج الكيفية للدراسة علي النحو التالي:

أولا: مدي متابعة النخبة للمضمون الاقتصادي:

تكشف نتائج المقابلات عن اهتمام مكثف للمبحوثين بمتابعة المضمون الاقتصادي في وسائل الإعلام بشكل عام و هو يمكن تفسيره في إطار تخصص المبحوثين و ارتباط مجالات اهتمامهم و أعمالهم بهذا المجال الاقتصادي.

في هذا السياق تشير نتائج المقابلات إلي تعرض منتظم للمبحوثين للصحف الاقتصادية المصرية والعربية بشكل عام إلي جانب التعرض لتنظيم للصفحات الاقتصادية المتخصصة في الصحف العامة في مقدمتها صحف الأهرام – المصري اليوم - الأخبار –الشروق – اليوم السابع علي الترتيب حسبما أظهرت نتائج المقابلات.

في الوقت نفسه تخطي المواقع الاقتصادية المتخصصة باهتمام منتظم في المتابعة من قبل المبحوثين و يمكن ترتيب هذه المواقع - حسبما أشارت المبحوثين- في الأهمية علي النحو التالي :

مدي مصر- معلومات مباشر – الأسواق نت – CNBC عربية حيث تأتي هذه المواقع في مقدمة المواقع المصرية و العربية التي يتعرض لها المبحوثون .

أما علي مستوي الصحف الاقتصادية المتخصصة فتظهر نتائج القابلات تصدر صحف: البورصة-المال-عالم المال-الأهرام الاقتصادي-البورصة اليوم-السوق العربية المشتركة-أموال الغد حيث تتصدر هذه الصحف قائمة علي اهتمامات عينة الدراسة علي مستوي الصحف الاقتصادية المتخصصة .

في الوقت نفسه يحرص مفردات العينة علي المتابعة المستمرة للمضمون الاقتصادي في الصحف و المواقع العالمية فتشير النتائج إلي متابعة منتظمة لمعظم المبحوثين لصحف :

Financial times – wall street journal-the economist – CNN money – BBC- news-global economy- CBC market watch.

وتظهر هذه النتائج أن تخصص المبحوثين يلعب دورا مهما في تدعيم الاهتمام بالمضمون الاقتصادي في وسائل الإعلام ، فضلا عن جملة من الدوافع التي تدعم هذا الاهتمام في مقدمتها: الرغبة في متابعة مؤشرات البورصات المحلية والعالمية، ومتابعة الأحداث الاقتصادية، ورصد حركة الاقتصاد المصري و مؤشراته في ضوء المعطيات المحلية والعالمية إلي جانب متابعة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الدولة

و متابعة التحليلات الاقتصادية التي يقدمها الآخرون حول هذه القرارات ورصد ردود أفعال المواطنين تجاه القرارات والسياسات والأحداث الاقتصادية .

أما عن ترتيب اهتمام المبحوثين بهذه الصحف و المواقع المتخصصة في أوقات الأزمات فان نتائج المقابلات تكشف عن تفوق الاهتمام بالمواقع الاكترونية والمتخصصة حيث تتصدر المرتبة الولي في اهتمام المبحوثين في أوقات الأزمات الاقتصادية نظرا لمتابعتها السريعة للأحداث، والتفاعل الآني مع معطيات هذه الأزمات و يأتي في المرتبة الثانية اهتمام النخبة بمتابعة الأزمات الاقتصادية عبر الصحف العامة سواء في الصفحات الإخبارية أو في الصفحات الاقتصادية المتخصصة مع الاهتمام بمتابعة المواقع الالكترونية لهذه الصحف لمتابعة تداعيات هذه الأزمات ووجهات النظر المختلفة.

في الوقت نفسه تتراجع الصحف الاقتصادية المتخصصة في اهتمام المبحوثين بها في أوقات الأزمات الاقتصادية إلي المرتبة الثالثة لدي بعض المبحوثين نظرا لضعف المستوي الصحفي المتخصص فيها –حسبما يشير البعض- باستثناء التحليلات المالية مع سيطرة شبكة المصالح لرجال الأعمال و المال علي ما يقدم عبر الكثير من هذه الصحف حسبما يري هؤلاء المبحوثين .

ويشير البعض أن ما يقدم حول الأزمات الاقتصادية المصرية في الصحف والمواقع الأجنبية أصبح ينظران بحذر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لكن هذا لا يمنع هذه النخبة من متابعة ردود الأفعال العالمية ووجهات النظر للمؤسسات المالية العالمية حول هذه الأزمات إلي جانب أن هذه المواقع و الصحف الأجنبية تقدم –كما يشير المبحوثين- آلية مهمة للمقارنة بين الرؤي و التوجهات المحلية و العالمية حول هذه الأزمات.

ثانيا: اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجة المقدمة عن الأزمات في الصفحات الاقتصادية:

تؤكد معظم آراء النخبة من المبحوث علي أن المضمون الاقتصادي لا يلقي الاهتمام الكافي في الصحف المصرية بشكل عام ، فرغم وجود صفحات اقتصادية متخصصة داخل الصحف اليومية فان الشأن السياسي يطغي دائما علي اهتمامات هذه الصحف رغم تأثير الاقتصاد علي مجريات الحياة اليومية في المجتمع ككل، ورغم أن الاقتصاد أصبح شأنا عاما مثله مثل الشأن السياسي خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

غير أن نتائج المقابلات المتعمقة تكشف عن رؤية سلبية لدي معظم مفردات عينة النخبة لأنماط معالجة الصفحات الاقتصادية للأزمات بشكل عام و أزمة الدولار علي وجه الخصوص .

في هذا السياق تتحدد ملامح هذه المعالجات من وجهة نظر عينة الدراسة فتتسم في معظمها بالسطحية والمبالغة في التفاصيل مع غلبة الطابع المثير علي هذه المعالجات رغم أن المضمون الاقتصادي مضمونا جادا في محتواه، فان طبيعة الأزمات الاقتصادية و تأثيرها علي مجريات الحياة اليومية للقارئ تجعل تفاصيل هذه الأزمات مبعثا للإثارة [٥٤] .

في الوقت نفسه تبدو هذه المعالجات منحازة من حيث تقدم -في أحيان كثيرة- صورة مغايرة لواقع هذه الأزمات لافتقارها إلي المعلومات الصحيحة والأرقام الدقيقة و السياقات التي تتيح الفهم والتفسير مما يسهم في تشكيل تصورات غير حقيقية لدي الجمهور عن هذه الأزمات و أسبابها و آليات التعامل معها و الأطراف المستفيدة منها كما حدث في أزمة الدولار الراهنة[٥٥] .

في ذات السياق تأتي هذه المعالجات مابعة لأحداث الأزمات و متفاعلة معها أكثر مما تبدو مهتمة بتحليل و تبصير الجمهور بأسبابها و تداعياتها[٥٦] ، بل ان رغبة الصحف و الصحفيين في استثمار العديد من الأزمات مثل أزمة الدولار و الاستفادة منها لتحقيق مزيد من التوزيع والإعلانات والقارئية قد دفعت بهذه المعالجات الي إتباع آلية التهويل من شأن الأزمة و التأكيد علي عدم إمكانية الظرف الذي تمر به مصر الآن، مما جعل هذه المعالجات ترتكز علي إطار المؤامرة كإطار رئيسي للمعالجة رغبة في إضفاء الطابع السياسي علي الأزمة والاستفادة منها في تدعيم المواقف السياسية لهذه الصحف سواء كانت قومية أم خاصة[٥٧] .

ورغم أن ما قدمته هذه الصفحات الاقتصادية من معالجات لأزمة الدولار تبدو في نظر بعض المبحوثين أفضل مما قدمته المواقع الاكترونية فان المشكلة الرئيسية في هذه المعالجات تكمن في افتقادها للرؤية الإستراتيجية التي يجب ان ترتكن إليها هذه المعالجات حيث يغيب عنها التخطيط اللازم لصياغة سيناريوهات للأزمة مبنية علي آراء علمية متخصصة تهدف إلي مساعدة الجمهور علي فهم الأزمة وسياقاتها المختلفة و تفاصيلها ومن ثم فهم القرارات والإجراءات الاقتصادية المتخذة للتعامل معها[٥٨] .

في الوقت نفسه تتسم هذه المعالجات بافتقاد المهنية، و افتقاد الفهم الكثير من المعطيات الاقتصادية الأمر الذي ينعكس في صورة خلط للمفاهيم و عدم ذمة في

التعامل مع المصطلحات و الأرقام و غياب للشرح والتفسير و كذا غياب للبدائل التي تشكل التصورات الخاصة بإدارة الأزمة خارج نطاق الرؤية الرسمية في ظل تراجع لسياسية المبادرة في التعامل مع مؤشرات الأزمة والاكتفاء بسياسة رد الفعل في التعاطي مع تفاصيلها، ولا يختلف الأمر في ذلك بين الصحف القومية و الخاصة نظرا لتشابه المنظومة الصحفية وسياقات التعاطي التقليدي مع الأزمات في إطار هذه المنظومة[٥٩].

ومع غلبة الطابع التقليدي علي معالجة الصفحات الاقتصادية لأزمة الدولار – حسبنا يشير معظم المبحوثين من عينة النخبة- فان الافتقار الي التنوع في الرؤي المطروحة و تكرار المصادر المستخدمة من صحيفة لأخري اصبح يميز اصبح يميز هذه المعالجات خاصة إذا ما ارتبطت هذه المعالجات بمصطلح "الخبراء" الذين قد يفتقدون للخلفيات المعلوماتية الصحيح أو يعبرون عن رؤي و مصالح و توجهات معينة مطلوب تمريرها والتركيز عليها في مقابل غياب رؤي أخري قد تكون اكثر موضوعية و اكثر تخصصا، في ظل سيطرة لإستراتيجية الإتاحة في التعامل مع المصادر المعلوماتية بدلا من الاهتمام بالخلفية المتخصصة لهذه المصادر[٦٠].

وفي ظل هيمنه "الخبراء" علي سياق المعالجات المقدم في الصفحات الاقتصادية عن الأزمة وحصرها في النطاق الضيق للتصريحات الرسمية يتواري الاهتمام بوجهات نظر المواطن في مقابل هيمنة الطابع النخبوي علي الطرح المستند الي العديد كم المصطلحات التي تبدو غامضة للكثيرين في ظل توظيف للتطرف السياسي و الزمني الذي يمر به المجتمع مما جعل هذه التغطيات تنجح في تقديم تغطية لأحداث مرتبطة بالأزمة أكثر مما نجحت في تقديم صورة حقيقية للأزمة[٦١].

وعلي الرغم من تكرار أزمة السيولة للعملات الأجنبية و الدولار علي زجه الخصوص، و علي الرغم من تقليدية الأزمة، و تقليديو آليات التعامل معها فان المعالجات الصحفية قد تجاهلت العديد من المؤشرات التي كانت تنبأ بوقوع الأزمة و التي استمرت لفترة طويلة و لكن دزن أ ينتبه إليها أحد، في هذا السياق جاء خطاب الأزمة سلطويا بالدرجة الأولي يعكس وجهة نظر السلطة السياسية، وتوجهات الحكومة، ويدعم خطواتها وإجراءاتها في التعامل مع أزمة الدولار دون الاستناد إلي معلومات أساسية و دقيقة، ولم يختلف الوضع بالنسبة للصفحات المتخصصة في الصحف القومية عنها في الصحف الخاصة أو الحزبية نظرا للافتقار للمعلومات حول كثير من تفاصيل الأزمة علي المستوي العام[٦٢].

في هذا الإطار انصبت المعالجات المقدمة حول الأزمة علي تضخيم الجمهور والإجراءات الحكومية لمواجهة الأزمة في مقابل التهوين من وطأة المعاناة

الاقتصادية التي يشعر بها المواطن جراء هذه الأزمة، بل أصبح علي هذا المواطن في إطار سياسة الترهيب بضرورة الإسراع باتخاذ قرار التعويم حتي و ان كان مؤلما، و الترغيب في ان هذا القرار حتمي لإنهاء الأزمة ووقف تصاعدها بين هذا الترهيب و الترغيب صار علي المواطن أن يتحمل التبعات حتي تتجاوز الدولة الأزمة كما صار عليه أن يتحمل مسئولية الفشل إذا لم تقم الدولة بواجبها في مواجهة الأزمة[٦٣].

ثالثا:تقويم النخبة لمدي نجاح الصفحات الاقتصادية في إدارة أزمة الدولار:

في ظل هذه السمات السلبية التي عكستها رؤية المبحوثين من النخبة لخصائص و سمات الخطاب المتخصص تجاه معالجة الأزمات الاقتصادية في هذا السياق يأتي إجماع المبحوثين علي عجز الصفحات الاقتصادية عن إدارة أزمة الدولار بالكفاءة المطلوبة بل يمتد الإجماع إلي عجز وسائل الإعلام المصرية عن إدارة هذه الأزمة بشكل عام.

في هذا الإطار يشير معظم المبحوثين الي مسئولية الصحافة و الإعلام عن خلق الأزمة و العمل علي تفاقم جوانبها، و يعدد هؤلاء المبحوثين أسبابهم في توجيه الاتهام للصفحات الاقتصادية و الإعلام بشكل عام في افتعال الأزمة و تكريسها علي النحو التالي :

* اتسمت الرؤي المطروحة حول الأزمة بالتطرف بين التأيد و المعارضة مع غلبة الطابع السلبي علي المعالجات المقدمة سواء في الصفحات الاقتصادية في الصحف القومية أو الخاصة فكلاهما لم ينقل الصورة الحقيقية للأزمة[٦٤].
* افتقرت المعالجات المقدمة للمعلومات سواء في الصفحات الاقتصادية في الصحف القومية أو الخاصة، رغم أهمية المعلومات في ظرف الأزمة للحد من عدم التأكد و من ثم تحسين جودة القرارات ، غير أن هذه المعالجات نجحت في إثارة حالة من الثرثرة حول الأزمة بشكل مقصود و عملت علي توجيه خطاب الأزمة في اتجاه خدمة مصالح معينة في ظل حالة التشويق المعلوماتي والتناقص في الأرقام وغياب الشفافية مما هيأ المناخ لتحقيق مصالح صناع الأزمة و المستفيدين من تصاعدها[٦٥].
* ارتكزت المعالجات التي قدمتها الصفحات الاقتصادية في الصحف القومية علي فكرة الحل الأوحد و لم تبتعد المعالجات المقدمة في الصحف الخاصة عن ذلك كثيراً، كما استخدمت هذه الصفحات عدة أطر فيما قدمته من معالجات استهدفت في المقام الأول "توريط المواطن" و جعله شريكا في المسئولية بل

جعله في أحيان كثيرة مسئولا عن تفاقم الأزمة سواء بتكالبه علي شراء السلع و تخزينها أو بالمضاربة في سوق الدولار[٦٦].

* كان الإطار العاطفي حاضرا و بكثافة في معالجة هذه الصفحات الاقتصادية للأزمة و عمدت الصحف القومية و الخاصة الي تصدير العناوين التي تكرس حالة الاستقطاب العاطفي ، و التي لا يجد المواطن أمامها سوي التعاطف مع وطنه و قيادته السياسية ، و تحمل مسئوليته تجاه أوضاع الوطن الراهنة مع التهديد و التحذير من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الوطن و المواطن اذا لم يساند الدولة ، و يدعم موقفها مثلما حدث للآخرين في دول مجاورة تخلي فيها المواطن عن تحمل مسئوليته تجاه الوطن[٦٧] .

* عدم ملائمة آليات الإقناع المستخدمة في معالجة هذه الأزمة في الصفحات الاقتصادية لطبيعة الأزمة وخطورتها الأمر الذي يجعل "حالة الضجيج" التي إثارتها الصحافة و الإعلام بشكل عام حول الأزمة تبد وكأنها حالة مقصودة في ظل التعتيم المنهجي علي المعلومات و الافتقار للأرقام و الإحصاءات التي تعكس الحجم الحقيقي للأزمة مما سبب إرباكا للمواطن بدا و كأنه أمرا مقصود[٦٨] .

* استندت بعض المعالجات علي معلومات مجهلة المصادر من قبيل "مسئول حكومي بارز-مسئول قريب من الملف الاقتصادي-مسئول البنك المركزي" إلي غير ذلك مما أدي إلي نشر الشائعات و المعلومات المضللة خاصة مع تخبط المسئولين في تصريحاتهم فانعكس ذلك علي سوء الفهم، وسوء التقدير لحجم الأزمة وخطورتها، و بدا ذلك أكثر وضوحا في الصفحات الاقتصادية بالصحف الخاصة عنه في الصحف القومية، وان كان كلاهما قد عمد إلي تمرير أفكار غير منطقية في التعامل مع هذه الأزمة من قبيل ان التعويم مهمة مستحيلة يجب القيام بها، والاستعداد لتحرير سعر الصرف مشابه لاستعدادات العبور قبل حرب أكتوبر، ومصر تواجه حربا اقتصادية، والإخوان يشنون حربا لإضعاف الاقتصاد، إلي جانب التوقعات العريضة باستقرار الأسعار وتوقف ارتفاع سعر الدولار في أعقاب إغلاق شركات الصرافة دون أية شواهد أو أدلة تدعم هذه التوقعات مما أسهم في تفاقم الأزمة[٦٩] .

* ورغم أن الرؤية الغالبة علي توجهات عينة المبحوثين من النخبة تشير الي الدور السلبي للإعلام بشكل عام و للصفحات المتخصصة بشكل خاص في افتعال الأزمة و تكريس تبعاتها فان نتائج المقابلات تؤكد علي نجاح هذه المعالجات في إثارة اهتمام المواطن بالأزمة خاصة رجل الشارع العادي الذي

استهدفته هذه المعالجات بالدرجة الأولي و ان كان مدي اقتناع المواطن بهذه المعالجات مرتبط في المقام الأول بمستوي تعليمه و ثقافته ومدي تقبله للإجراءات التي تتلائم مع ظروفه المعيشية[٧٠] .

ورغم أن هناك تأكيد من قبل النسبة الأكبر من المبحوثين علي نجاح المعالجات المقدمة عن أزمة الدولار في الصفحات المتخصصة في استقطاب الاهتمام الجمهور بالأزمة فان هناك تأكيد أيضا علي أن هذه المعالجات فشلت فشلا زريعا في إدارة العقل الجمعي للتعامل مع الأزمة نتيجة لعمليات التوظيف و (التسييس) و المواقف المسبقة و غلبة الطابع الأيديولوجي علي الرؤي المقدمة[٧١] ، غير أن هذه المعالجات جعلت العقل الجمعي يتعامل مع الأزمة بمنطق أن ليس لدينا ما نصنعه، و لا يوجد مخرج آخر، ومن ثم فان هذه المعالجات لم تهيئ العقل الجمعي للتعامل مع الأزمة بقدر ما هيأت هذا العقل لتقبل الإجراءات المطلوبة لمواجهة الأزمة باعتبارها الحل الأوحد للخروج منها[٧٢] .

في الوقت نفسه يشير البعض الي فشل المضمون الاقتصادي المتخصص المقدم في هذه الصفحات أو حتي المقدم في الصحف المتخصصة في رسم خريطة صحيحة للأزمة و تحديد الأطراف المسئولة عنها، بل لعبت المصالح الشخصية دورا مهما في توجيه اتجاه هذه المعالجات بعيدا عن الأطراف الحقيقية المسببة للأزمة وتحولت باللوم الي المواطن في إطار إستراتيجية التبرير لتفاقم تدعيات الأزمة بعد أن انتهجت هذه الصحف إستراتيجية "الأفكار" في بداية الأزمة مستنكرة –خاصة الصحف القومية- وجود أزمة في الدولار مستندة الي تصريحات رسمية بتوافر الدولار في البنوك، و جهود الحكومة لتدير الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الأساسية ، وتوفير العملة الأجنبية للمستثمرين بالأسعار الرسمية و غيرها من التصريحات غير الواقعية التي استغرق الاهتمام بها وقتا طويلا سمحت للأطراف المستفيدة من الأزمة بالتمكن من السيطرة علي سوق العملات الأجنبية والتحكم في الأسعار وتحويل "العملة" إلي سلعة مربحة الأمر الذي دفع بالكثيرين من المواطنين إلي المتاجرة فيها مما ضاعف من الأزمة ووسع نطاقها، في الوقت نفسه استمرت الصحف في تزييف وعي المواطن بالأزمة وأسبابها و الأطراف الفاعلة فيها دون توافر المعلومات أو المستوي الأدني من الشفافية الكفيل بوقف هذا التزييف[٧٣] .

كما أن القائمين بالاتصال لم يبذلوا الجهد المطلوب لتقديم تغطيات تفسيرية واستقصائية تتيح تحقيق الفهم الكامل لأبعاد الأزمة وأسبابها ونتائجها وإن كان ما قدم من شرح وتفسير في إطار معالجات هذه الصفحات كان يصب في اتجاه إقناع المواطن بعدم وجود خيارات بديلة للتعامل مع الأزمة باستثناء خيار التعويم[٧٤] .

في هذا السياق لم تنجح هذه المعالجات في توعية المواطنين بخطورة الأزمة – حسبما تشير نتائج معظم المقابلات- والدليل علي ذلك هو عدم تغير نمط الاستهلاك فبدلا من التحول نحو سياسات ترشيد الاستهلاك للحد من الواردات خاصة بالنسبة للسلع المستوردة اتخذ الاستهلاك منحني خطير أدي إلي خلق أزمات موازية لأزمة الدولار مثل أزمة السكر أو أزمة الدواء و غيرهما نظرا لارتفاع الأسعار و استمرار سياسات الاحتكار وعدم قدرة الحكومة علي ضبط الأسواق مما جعل المواطن ليس أمامه سوي مواجهة كل هذه الأزمات بطريقته الخاصة دون أن يعبأ بأية رسائل توجه له عبر الإعلام، و لهذا لم تنجح هذه المعالجات في توفير قاعدة شعبية للقرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها لمواجهة الأزمة بل خلقت حالة من الذعر و الصدمة بعد أن فشلت في تقديم حلول منطقية للتعامل مع الأزمة(٧٥).

رابعا: تقويم النخبة لمدي وعي القائمين بالاتصال بأبعاد الأزمة:

تعكس نتائج المقابلات حالة من الاستياء تجاه أداء القائمين بالاتصال في الصفحات المتخصصة حيث يبدو واضحا –حسبما يري المبحوثون- تأثير ضعف مستويات التأهيل و التدريب لدي هؤلاء في افتقار المعالجات المقدمة عن الأزمات الاقتصادية للرؤية الشاملة و العرض المتوازن و المصادر المتخصصة ، الي جانب غلبة الطابع الخبري و ضعف الاهتمام بالتحليل و التفسير(٧٦).

كما تشير النتائج إلي افتقار هؤلاء القائمين بالاتصال للوعي الكافي بأبعاد الأزمة و المفاهيم المتضمنة فيها و الفروق بين هذه المفاهيم الأمر الذي انعكس بالسلب علي مستوي المعالجات المقدمة في هذه الصفحات(٧٧).

في الإطار ذاته يري البعض أن علاقات المصالح بين القائمين بالاتصال و مصادر المعلومات قد لعبت دورا مهما في توجيه مسار المعالجات المرتبطة بالأزمة و تحديد الأفكار المطروحة في سياقها مما أسهم في توظيف هذه الأزمة لخدمة مصالح أطراف معينة علي حساب الحقيقة و المواطن(٧٨).

ورغم أن المبحوثين لا يغفلون تأثير الضغوط المهنية التي يعمل في إطارها هؤلاء القائمون بالاتصال فإنهم يرون أن ضعف مستويات التأهيل والتدريب المتخصص لهؤلاء قد أثر علي جودة الدور الذي مارسته هذه الصفحات الاقتصادية في التعاطي مع الأزمة، و حال دون اختيار المصادر المعلوماتية التي تملك الخبرة والرؤية والقدرة علي تشخيص الأزمة وطرح سيناريوهات وتقديم البدائل الواقعية(٧٩)، فضلا عن عدم قدرة هؤلاء علي توظيف المصادر المعلوماتية الحديثة والتي وفرتها التكنولوجيا مثل ملفات المعلومات وتقارير الأداء الاقتصادي وغيرها

من المصادر المتاحة علي الانترنت و التي توفر بديلا معلوماتيا مهما في ظل ندرة المعلومات التي تضخها السلطة و الأجهزة الرسمية[٨٠] ، غير أن قراءة هذه المعلومات و فهمها و تحليل ما بها من إحصاءات يحتاج إلي قدرات تخصصية قد لا تتوافر للقائمين بالاتصال في الصفحات الاقتصادية سواء في الصحف القومية التي تقدم معالجات في إطار محدد قد لا يسمح لها أن تخرج عنه، أو في الصحف الحزبية التي تعاني من مشكلات مادية و مهنية و تغلب علي معالجتها الصراعات الأيديولوجية،أو في الصحف الخاصة التي تهتم بحماية مصالح ملاكها بزيادة التوزيع والإعلانات وتداول أخبارها عبر الشبكات الاجتماعية[٨١] ، أما تقديم المعلومات الحقيقية للقارئ ، وطرح وجهات النظر المبنية علي أسس علمية، و الاهتمام بالشرح المعتمد علي أسس وضوابط منطقية بعيدا عن سياسات الحشد تجاه موقف معين، أو التوظيف لخدمة تيار معين فهي أمور يفتقدها المضمون الاقتصادي في الصفحات المتخصصة نتيجة لضعف مستويات التخصص لدي القائمين بالاتصال في هذه الصفحات[٨٢] .

خامسا:مقترحات النخبة لتطوير دور الصفحات الاقتصادية في إدارة الأزمات:

يطرح المبحوثون عددا من المقترحات التي من شأنها تطوير أنماط المعالجات المقدمة في الصفحات الاقتصادية للأزمات، وكذا تطوير الأدوار التي تمارسها في إدارتها وهو ما يمكن رصده علي النحو التالي:

١-علي مستوي نمط المعلومات المقدم في هذه الصفحات:

يجمع المبحوثون علي أن المعلومات هي السلطة الإستراتيجية للصحافة الاقتصادية ومن ثم فلا تطوير لأداء هذه الصحافة دون تطوير نمط المعلومات التي تعتمد عليها هذه الصحافة، ففي ظل هذا السيل المتدفق من المعلومات في عصر التكنولوجيا يصعب الوصول الي المعرفة لكثرة المعلومات غير الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في صناعة القرارات "ومن ثم فان الاهتمام بجودة المعلومات في الصحافة الاقتصادية صار ضرورة بكل ما تعنيه كلمة الجودة من معه، وبكل ما يتضمنه من دقة وموضوعية و نزاهة و تنوع في المصادر وقابلية للتقييم"[٨٣] .

وإذا كان ظرف الأزمة يقرض أهمية اكبر لتوافر المعلومات فان نمط المعلومات المقدم في هذه الصفحات في أوقات الأزمات الاقتصادية يجب أن يعني بتقديم التصورات والرؤي والأرقام التي تتيح الفهم للسياق الداخلي والخارجي للأزمات الاقتصادية، وكذا نقاط القوة والضعف في ظرف الأزمة، والفرض

والتهديدات و التحديات التي يفرضها ظرف الأزمة حتي يتوفر للجمهور المعرفة، وتتوفر الفرصة لصناع القرار لتحسبن جودة القرارات[٨٤] .

في الوقت نفسه فان الجودة لا ترتبط فقط بتوافر المعلومات التي تفي باحتياجات الجمهور للفهم وباحتياجات صانع القرار لوضع سيناريوهات للأزمة و لكنها ترتبط أيضا بتوقيت تقديم هذه المعلومات في علاقتها بمدي وفائها بالاحتياجات والتوقعات "بمعني أن تقدم كل التفاصيل المرتبطة بموضوع الأزمة في مراعاة مدي صلة هذه التفاصيل بالأزمة ، و مدي حداثتها واكتمالها وتوافرها في الوقت المناسب وفي النطاق الذي يسمح باستخدامها بالشكل الأمثل، وبالكفاءة المطلوبة لدعم جودة القرارات المتطلبة في قت الأزمات"[٨٦].

في الإطار ذاته يشير المبحوثون إلي أن نمط المعلومات المتوافرة لا يجب أن يفتقر علي تحقيق الفهم لأبعاد الأزمة ونطاقها فقط بل يجب توفير نمط من المعلومات يساعد علي تقييم الوضع الذي نمر به في وقت الأزمة بل أيضا تقييم النتائج ، وتقييم الأداء، و المقارنة بين أدائنا أداء الآخرين ممن هم في نفس الظروف بما يكفل توفير البدائل و الخبرات والتجارب التي تثري خبرة المجتمع وخبرة المجتمع وخبرة الجمهور في التعامل مع الأزمات، خاصة وأن نسبة كبيرة من أزماتنا الاقتصادية هي أزمات مزمنة وفي الوقت نفسه هي أزمات مصيرية الأمر الذي يزيد من قيمة الصحافة الاقتصادية في عرض التجارب والخبرات للدول والمجتمعات التي مرت بنفس الظروف للاستفادة منها"[٨٧] .

ونظرا لأن كفاءة إدارة الأزمات الاقتصادية مرتبط بجودة المعلومات المقدمة في الصحافة الاقتصادية بشكل خاص والإعلام بشكل عام.

"فان الإسراع بإصدار قانون لتداول المعلومات صار ضرورة ملحة في هذه الظروف المرتبكة التي يمر بها المجتمع، فاستمرار هيمنة الدولة علي مصادر المعلومات، واستمرار نقص البيانات، وتناقص الأرقام والإحصاءات لا يمكن أن يؤدي الي تكوين رؤية صحفية وواضحة بل يخلق حالة من البلبلة ويسمح بنشر الشائعات والأفكار المغلوطة و يكرس حالة الفوضي التي نعاني منها ويدفع في اتجاه مزيد من الأزمات"[٨٨]، كما أن إتاحة المعلومات، ومصارحة المواطنين بأبعاد الأزمات والمشكلات الاقتصادية عبر معلومات محددة وأرقام ذات سياقات مفهومة "من شأن أن يحصن هؤلاء المواطنين ضد الدعاية المضادة التي تحيط بهم غبر قنوات تليفزيونية وصحف وشبكات اجتماعية، وبالتالي لا يمكن معالجة الأزمات الاقتصادية عبر هذه الصفحات دون توفير المعلومات بالكمية والنوعية المطلوبة

لحماية حق القارئ في المعرفة، وحق المجتمع في إدارة المناقشة الحرة حول قضاياه وأزماته، وحق وسائل الإعلام في أداء دورها علي نحو مسئول وبشكل مهني"[٨٩].

٢-علي مستوي استراتيجيات المعالجة:

ان تطوير إستراتيجية معالجة الأزمات في الصفحات الاقتصادية مرهون حسبما يري المبحوثون- بوجود إستراتيجية اقتصادية للدولة متكاملة الأركان تتحدد فيها الأولويات، وترسم فيها الأدوار، ومقنن فيها المسئوليات، في هذا السياق تتحدد استراتيجيات معالجة الأزمات في منظومة الإعلام الاقتصادي ككل في إطار تكاملها مع الإستراتيجية الاقتصادية للمجتمع بحيث لا تتسم المعالجة بالعشوائية فتتعاطي مع الأزمات الاقتصادية تبعا لسياسة رد الفعل بل تعتمد علي سياسة المبادرة بالتقاط مؤشرات الأزمة، والتنبيه لمخاطرها، ومحاصرة الآثار والنتائج قبل اتساع نطاقها "ومن ثم فان حالة الفوضي الإعلامية التي نشهدها حاليا علي مستوي الإعلام العام والمتخصص هي نتاج لغياب الرؤية والرسالة في التعامل مع الأزمات و المشكلات مع كافة المستويات"[٩٠].

وإذا كانت الرؤية الضبابية هي حالة عامة يعني فيها المجتمع ككل فان "مواجهة هذا الأمر مرتبط بوجود رؤية شاملة لمعالجة الأزمات الاقتصادية علي أن تستند هذه الرؤية الي أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس والتقييم، وان يتم ترجمة هذه الأهداف في صورة أولويات يعمل في إطارها الجميع بما فيهم الصحافة الاقتصادية"[٩١]، ومع تزايد التحديات و التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد المصري يصبح من الملح في هذه المرحلة التعويل علي الإعلام الاقتصادي المتخصص، "ومن ثم يجب أن تركز هذه الصفحات الاقتصادية علي إستراتيجية التشخيص للأزمات بدلا من إستراتيجية التوصيف التي تستهلك الأزمة و تركز علي أحداثها مما تركز علي الأسباب و الأطراف الفاعلة فيها و المستفيدة من تطورها في إطار من الأخبار السلبية الطابع المثيرة التفاصيل ، والتي تكرس صورة شديدة السلبية للاقتصاد المصري وتجعله يبدو منهارا، والأخطر أن هذه التغطيات تكرس حالة من الفزع لدي الجمهور وتدفع لليأس من المستقبل وتسمح بسريان الشائعات التي تجد المناخ مهيأ لانتشارها في ظل قرارات متضاربة معلومات غائبة وأرقام غير مفهومة"[٩٢].

في الوقت نفسه يجب أن تبتعد هذه الصفحات عن التركيز علي الأخبار الخاطئة في معالجتها للأزمات الاقتصادية "بحيث تقدم التحليل والتفسير اللازمين لفهم الأزمة مع تقديم الخلفيات وربط أحداث الأزمة بسياقاتها السياسية والاجتماعية دون الاقتصار علي تقديم وجهات نظر المسئولين ورجال الأعمال والنخبة بل دفع الجمهور الي

المشاركة كطرف فاعل في إدارة الأزمة بما يثري الثقافة الاقتصادية للجمهور ويؤسس لحالة من الوعي بعناصر القوة و الضعف في الاقتصاد المصري والتحديات التي يمر بها المجتمع في ظل الظرف الزمني الحالي"[٩٣] وإذا كان تطوير نمط التغطية يتطلب تحويل طابعها من التوصيف إلي تشخيص الأسباب وتحديد النتائج وبلورة الحلول، وإذا كان نجاح هذه التغطيات مرهون بالتأسيس لثقافة الفهم والوعي لدي الجمهور فان تغيير طبيعة الأطر الحاكمة لتغطيات هذه الصفحات للأزمان الاقتصادية أمر حتمي، "لهذا يجب الاستناد في مخاطبة القارئ إلي آليات إقناع عقلية تعتمد علي تقديم الأدلة والشواهد المنطقية التي تكفل تطوير التعاطي مع الأزمة علي مستوي النخبة والجمهور، إلي جانب إبراز الاهتمام بإطار المسئولية للكشف عن الأطراف الفاعلة في الأزمات و المستفيدة من تطورها وكذا الأطراف المسئولة عن المواجهة، مع ضرورة الاهتمام كذلك بإطار المقارنة كآلية مهمة لتقييم أدائنا في التعامل مع الأزمات خاصته مع تكرارها واستمراريتها مع مقارنة الأداء داخليا وعلي المستوي الخارجي، بجانب إبراز النتائج الاقتصادية بعيدا عن التحيز للحكومة أو الدفاع عن مصالح أصاب القرار"[٩٤].

٣-علي مستوي القائمين بالاتصال:

يؤكد المبحوثون علي أن لا قيمة لأي تطوير في التعاطي مع الأزمات الاقتصادية إن لم يتم تطوير وعي القائمين بالاتصال بأهمية الدور الذي يمارسونه في ظل خصوصية الظرف السياسي الزمني الذي يمر به المجتمع .

في هذا السياق يري البعض ان تطوير وعي القائمين بالاتصال مرتبط في الأساس بتعزيز الوعي بالاحتياج للتعليم المستمر والتواصل الدائم مع كل مصادر تطوير الداء المهني[٩٥] ، ولأن الكفاءة المهنية للقائمين بالاتصال في منظومة الصحافة الاقتصادية تنعكس بالطبع علي كفاءة المضمون الاقتصادي. "فلماذا لا يكون هؤلاء سجل للتعليم المستمر والتدريب المتخصص مثلما يتوافر له سجل وظيفي بحيث يشترط لممارسة المهنية والاستمرار فيها أن تتطور الخبرات السابقة لهذا القائم بالاتصال من حيث مارات اللغة، ومهارات استخدام التكنولوجيا، ومهارات العمل المتخصص، والمهارات لمهنية الخارجية التي خرج فيها وغير ذلك من ضرورة ممارسة المهنة، وأن يكون هناك جهة مسئولة عن تقييم هذه السجلات داخل المؤسسات الإعلامية ويصبح الاستمرار في الممارسة والترقي في المهنية مشروط بتطوير هذه الخبرات"[٩٦].

في الوقت نفسه لا يجب التغاضي عن تطوير وعي الإعلاميين و الصحفيين الاقتصاديين بالمعايير والمبادئ المهنية والأخلاقية "لأن الخطأ المهني في هذا المحال

يترتب علي حدوث كارثة قد تطال آثارها قوت المواطن و مصادر حياته الأساسية، بل وقد تطال الدولة ككل علي كافة المستويات"[٩٧] ويشير البعض إلي ضرورة تقييم مدي وعي الصحفي الاقتصادي بهذه المنظومة المهنية من آن لآخر عبر أكثر من مستوي للتقييم سواء داخل مؤسسته الصحفية أو داخل نقابة الصحفيين مع تفعيل نظم المسألة والحاسبة للأداء المهني المتردي "بحيث لا يسمح بالاستمرار في الممارسة لمن يجهلون أو يتجاهلون الاعتبارات المهنية والأخلاقية أو لهؤلاء الذين لا يدركون أدوارهم ومسئولياتهم المهنية والأطر التشريعية التي يعملون في سياقها"[٩٨].

وإذا كان العمل في الصحافة الاقتصادية مرهونا بتطوير الوعي المهني والأخلاقي للقائمين بالاتصال في هذا المجال فهو مرهون كذلك بالكفاءة في استخدام مصادر المعلومات الاقتصادية سواء من حيث معايير اختيار الخبراء والنخب الاقتصادية وفقا للتخصص و الخبرة ، أو من حيث القدرة علي الاستفادة مما تتيحه شبكة الانترنت من مواقع متخصصة و دراسات و مواقع للهيئات الاقتصادية الدولية و تقارير و ملفات و غيره من المصادر التي تحتاج إلي خبرة خاصة في القراءة والتحليل و المقارنة و الاستخلاص مما يقتضي "انتظام الصحفيين الاقتصاديين في تدريب متخصص في مجالات الإحصاء و تحليل البيانات والنظم المحاسبية والميزانيات وبرامج التحليل الاحصائي وغيرها من المجالات التي لا يجب أن يعمل في الصحافة الاقتصادية من لا يجيد التعامل معها، فالصحفي الاقتصادي ليس ناقل للمعلومات أو ناشر للأرقام والإحصاءات بل عليه أن يحلل البيانات ويربط المعلومات المتناثرة في سياق مفهوم، ويقارن بين النتائج الاقتصادية ويستنتج العلاقات والمسارات ويتنبأ في ظل أدلة وشواهد وكلها أدوار تحتاج إلي مهارات خاصة لا يمكن أن تتحقق بدون تدريب متخصص تشرف عليه المؤسسات الإعلامية والنقابية وتقدمه مؤسسات اقتصادية وإعلامية متخصصة"[٩٩].

في الوقت نفسه لا يغفل المبحوثون ضرورة استقلالية القائمين بالاتصال في هذا المجال الحيوي "فالوعي بالمنظومة القيامية والمهنية والأخلاقية والتشريعية وكذا التخصص الجيد والتمكن من الدور المهني كفيل بتحقيق هذه الاستقلالية ،وتقليل الضغوط المهنية خاصة مع الحرص علي النزاهة من قبل هؤلاء القائمين بالاتصال، والإبقاء علي العلاقة مع المصادر في الحدود التي لا تحولها إلي قيد علي الممارسة المهنية مما يخضع الخطاب الصحفي لتأثير جماعات المصالح وتصبح الأزمات فرصة لتحقيق المكاسب الشخصية علي حساب المصلحة العامة "[١٠٠].

في الإطار نفسه لابد من تطوير وعي الجمهور بالمجال الاقتصادي وتفعيل وجود هذا الجمهور في المعالجات الاقتصادية "بتركيز لمعالجات علي المداخل

الإنسانية التي تحول المؤشرات و الأرقام والإحصاءات إلي واقع معاش، مع استخدام الرسوم المعلوماتية والبيانية والخرائط ، وقياس مدي فاعلية التغطيات في تحقيق الوعي للجمهور بالأزمات الاقتصادية في ضوء استخدام القائمين بالاتصال لهذه العناصر"[١٠١].

خاتمة الدراسة:

سعت هذه الدراسة للكشف عن اتجاهات النخبة نحو أنماط المعالجات الصحفية للأزمات في الصفحات الاقتصادية بالصحف اليومية بالتطبيق علي أزمة الدولار التي واجهتها مصر خلال عام ٢٠١٦ وذلك بهدف التعرف علي تقويمات النخبة لهذه المعالجات ومدي نجاحها في ممارسة دور ايجابي في إدارة هذه الأزمات بشكل يحقق الفهم والتعاطي الفعال للجمهور معها وفي ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها يمكن بلورة مجموعة من النتائج العامة علي النحو التالي:

١. تكشف نتائج الدراسة عن رؤية سلبية لدي معظم المبحوثين من عينة النخبة لأنماط معالجة الصفحات الاقتصادية للأزمات بشكل عام وأزمة الدولار بشكل خاص، كما يغلب الطابع السلبي علي اتجاهات المبحوثين نحو دور هذه الصفحات وقدرتها علي إدارة الأزمات في ظل افتقادها لإستراتيجية التعاطي المخطط مع هذه الأزمات بما يكفل مواجهة ظرف الأزمة باعتباره ظرفا غير اعتيادي يتسم بالتشويق والصراع ويحتاج الي آليات خاصة للتعاطي معه.

وتتفق نتائج الدراسة في هذا الإطار مع نتائج العديد من الدراسات التي أكدت علي سلبية اتجاهات النخبة نحو الأداء الاعلامي في إدارة الأزمات مثل دراسات: (مني مجدي فرج، ٢٠١٥)[١٠٢]، (Wernicke, I. H., 2014)[103]، (رزق سعد عبد المعطي، ٢٠١٣)[١٠٤].

٢. تشير النتائج إلي أن الصفحات الاقتصادية تمارس نوعا من التضليل في معالجتها للأزمات ،وبدا ذلك واضحا في أزمة الدولار من خلال إغراق الجمهور بكم كبير من المعلومات حو الأزمة وان اتسمت هذه المعلومات –حسبما يري المبحوثون- بالمبالغة والتهويل دون إعطاء الجمهور مقترحات أو بلورة حلول تكفل لهم التعاطي الواعي مع الأزمة وآثارها المحتملة علي المدي القريب أو البعيد ،مما يعكس تراجعا للأداء المهني في التعامل مع الأزمات بشكل يؤدي إلي تقديم صورة غير حقيقية عن هذه الأزمات في ظل غياب للسياقات التي تضفي المعني علي الأحداث المرتبطة بالأزمات، وتناقض للأرقام والتصريحات، وغلبة للغة

النخبوية، وتقليس لمساحات التوازن والتنوع داخل هذه المعالجات، وافتقاد للأدلة والشواهد، وغياب للبعد التحليلي والرؤية المستقبلية وسيطرة للطابع الانشائي العاطفي في توصيف الأزمة .

وتتفق نتائج الدراسة في هذا السياق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي رصدت إخفاقا للصحف في التقاط مؤشرات الأزمات الاقتصادية مع سيادة نمط الإثارة وافتقاد العديد من المعايير المهنية اللازمة لتلبية احتياجات الجمهور لفهم الأزمة و التصرف حيالها كما ظهر في نتائج كل من :

(Angeliki Boubouka & Christos Tzalavras, 2016)[105], (Na Yeonlee & Kanghui Baek, 2016)[106], (Julian A.Lischka, 2014)[107] .

٣. تكشف النتائج عن تأثير للسياق السياسي والظرف الزمني في تشكيل بنية المعالجات المقدمة عن الأزمات في الصفحات المتخصصة سواء فيما طرحته من رؤي وتصورات وأفكار أو في توظيف مصادر معلوماتية معينة، في هذا السياق يشير المبحوثون إلي اهتمام هذه الصفحات بتوظيف نظرية المؤامرة كإطار تفسيري لأزمة الدولار مركزة علي كزنها أزمة صنعتها متغيرات خارجية في الوقت الذي استثمرت فيه هذه الصفحات الأسباب الداخلية للأزمة في إطار من الإثارة بالتركيز علي الأزمات الداخلية المرتبطة بأزمة الدولار.

وتتفق نتائج الدراسة في هذا الإطار مع نتائج العديد من الدراسات التي أكدت علي غياب الرؤية النقدية وتراجع الدور الرقابي للصحف في معالجتها للأزمات الاقتصادية في مقابل التركيز علي الضغوط الخارجية و السياق العام مثلما ظهر في نتائج دراسات :

(Antonis Kalogero Poulos & others ,2015)[108], (Angel Arrese & Alfonso Vara-Miguel,2015)[109], (Arjen Van Dalen, Cleas de Vreese& Erik albeak ,2015)[110], (EunPrica , 2013)[111]

٤. تكشف نتائج الدراسة عن تحيز المعالجات المقدمة عن الأزمات في هذه الصفحات، وبدا هذا التحيز واضحا في أزمة الدولار –حسبما يري المبحوثون- في تبني هذه المعالجات لرؤي مجموعة من النخب و الخبراء بعذهم من أصحاب الولاءات والمصالح مما أدي الي توجيه المعالجات وتركيزها علي أحداث معينه

و تجاهلها للأسباب المؤدية للأزمة و الأطراف الحقيقية المسؤولة عن صناعتها مع تضخيم و تبرير للاجراءات الحكومية في مواجهة الأزمة في ظل غياب للرؤية الاقتصادية وعدم وضوح الأولويات علي مستوي صناع القرار من جانب وعلي مستوي المضمون الاقتصادي من جانب آخر مما ينعكس سلبا علي توقعات الجمهور تجاه المستقبل و يدفع الي سيادة حالة من الاحباط والقلق تجاه الوضع العام في المجتمع.

ويتفق ذلك مع ما توصلت له نتائج دراسات كل من :

(Paplo Brber A, Amber Boydstun, Suzanna Linn & Jonalhan Naegler, 2014)[112] (سامح محمد يوسف الشريف،٢٠١١)[١١٣]، (مدحت رشدي،٢٠١١)[١١٤].

٥. تكشف النتائج عن الاحتياج لوضع معايير مقبولة للأداء الجيد في مجال الصحافة الاقتصادية بشكل عام مع التقييم المستمر لهذا الأداء في ضوء العوامل المؤثرة والضغوط المهنية و المجتمعية التي يعمل في اطارها المحرر الاقتصادي، علي أن يتم تحديد الأطراف المعينة بهذا التقييم، في الوقت نفسه تؤكد النتائج علي أهمية التعليم المتواصل والتدريب المتخصص المنتظم للقائمين بالاتصال في الصحافة الاقتصادية، مع وضع الضمانات التي تكفل تحقق وانتظام هذا التعليم والتدريب بما يسهم في دعم جودة الداء وجودة المحتوي الاقتصادي المقدم في هذه المعالجات.

٦. تؤكد النتائج علي ضرورة دعم منظومة الضبط الذاتي للأداء المهني، وتفعيل نظم المحاسبة والمسائلة لمواجهة الانفلات المهني الذي يؤدي إلي فقدان الثقة في قدرة الصحافة الاقتصادية علي أداء دور ايجابي في إدارة الأزمات، ويكرس لمشاعر الغضب والاحتقان التي تجعل المناخ مهيأ لخلق مزيد من الأزمات.

في الوقت نفسه تطرح نتائج الدراسة إشكالية التعتيم وحجب المعلومات وعدم إتاحتها بالكيفية والنوعية المطلوبة في التوقيت المناسب مما ينعكس بالسلب علي جودة المعلومات المقدمة في الصفحات المتخصصة في أوقات الأزمات، كما ينعكس علي إشاعة مناخ من التضليل يؤسس لتزيف وعي المواطن ويحول دون تحصينه ضد الدعاية المضادة.

مصادر الدراسة ومراجعها:

١- لمزيد من التفاصيل عن الأوضاع الاقتصادية في مصر في عهد مبارك، راجع:

- جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ط١ (القاهرة: دار الشروق،٢٠١٢) ص ١٠٣-١١٩.

٢- هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأوضاع والأزمات الاقتصادية في مصر خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد المصري رغم حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة آنذاك لمواجهة تدهور الاقتصاد: في هذا السياق راجع على سبيل المثال :

- شيرين عاطف محمود، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية الراهنة وسبل ومواجهتها بالتطبيق على الاقتصاد المصري، ماجستير (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٢) ص ١٠-٣٤.

- EL-Batran, Moshera, Role of Economic Crisis in the Fiscal & Monetary policies in Egypt, J .Agric .Economic and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (11) 2012, PP.1537-1547.

- Khaled A. Hussein, Ahmed Nos'hy, What caused Liquidity Crisis in Egypt? www.mafhoum.com/press7/200E14.pdf

- Ezzat Molouk Kenawy and Mohamed Fathy Abdel Ghany, Impact of the world Financial Crisis on Employment in Egyptian Economic Sectors, Middle-East Journal of Scientific Research, 11 (3) IDOSI publications, 2012, PP.347-356.

- Assem Reda Abu Hatab, Egypt Within the Framework of Global Financial Crisis: Impact, Response and way forward, International Journal of Euro-Mediterranean studies 2 (1) 2009, PP.7-25.

٣- لمزيد من التفاصيل حو أوضاع الاقتصاد المصري في السنوات الثلاثين الماضية راجع علي سبيل المثال:

- أحمد السيد النجار، الإنهيار الاقتصادي في عصر مبارك : حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون، ط٢ (القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠١٠) ص ٧٥-١٥٠.

- عبد الخالق فاروق، مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه، ط١ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٣) ص ١٣-٢٥.

٤- لمزيد من التفاصيل حول تأثير ثورة يناير على الاقتصاد المصري راجع على سبيل المثال:

- Ichiki Tsuchiya, The Expectation Gap in the Egyptian Economy after the January 25th Revolution, Institute of Developing Economies (IDE-JETRO),

www.ide.go.jp/Japanese/Publish/Download/Seisaku/pdf/201307_mide_10.pdf

- تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للعام المالي ٢٠١١-٢٠١٢، وزارة التخطيط والمتابعة، يونيو ٢٠١٢.

٥- تشير تقارير مؤشرات الأداء الاقتصادي إلى تحسن الوضع المالي لمصر، وتحسن التصنيف الإئتماني للاقتصاد المصري خلال الأعوام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ في هذا الإطار راجع هذه المؤشرات في :

- تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، وزارة التخطيط والمتابعة، يونيو ٢٠١٦، ص ٣-٣٨.

٦- لمياء محسن،استخدام النخبة الأكاديمية والإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة منها : دراسة تحليلية وميدانية ، دكتوراه (جامعة القاهرة:كلية الإعلام ، ٢٠١٥) .

٧- عصام عبد السلام، اتجاهات النخبة الجمهور العام نحو الضوابط المهنية في البرامج الرياضية التليفزيونية المصرية، ماجستير (جامعة القاهرة : كلية الإعلام، ٢٠١٤).

٨-دعاء فتحي سالم، اتجاهات الصفوة المصرية نحو معالجة المواقع الالكترونية الإخبارية لأحداث ما بعد ثورة ٢٥ يناير : دراسة في إطار نظرية التماس المعلومات ، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، كلية الإعلام: الإعلام و بناء الدولة الحديثة (١-٢ يوليو ٢٠١٢) .

٩-رزق سعد عبد المعطي اتجاهات النخبة الأكاديمية حول المعالجة الإعلامية لأزمة الإصلاح السياسي في مصر بعد الثورة : دراسة حالة علي التغطية الإعلامية لدور الأحزاب السياسية في مصر: المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد الأول، السنة الأولي، أبريل-مايو ٢٠١٣، ص ٣٠ -٥١ .

١٠-مني مجدي فرج، تقييم أداء الإعلام المصري خلال الأزمات الاقتصادية، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العددان التاسع والعاشر، السنة الثالثة، يوليو - ديسمبر ٢٠١٥، ص١١٤-١٣٥.

11- Wernicke, I. H., Quality of Official Statistics Data on the Economy, Journal of Financial , Accounting and Management, 5 (2), 2014, pp.77-93

١٢- أمل السيد أحمد ،تقييم الجمهور لأنماط المعالجة الصحفية للقضايا البيئية فى الصفحات المتخصصة بالصحف المصرية ،مجلة البحوث الإعلامية، العدد ٢٩،يناير٢٠٠٨.

١٣- اشرف جلال،تقييم الصفوة المصرية لدور القنوات الفضائية العربية والمواقع الالكترونية فى معالجة حقوق الإنسان فى العالم العربى ،المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر لكلية الإعلام: الإعلام وتحديث المجتمعات العربية (٢-٤مايو٢٠٠٦) الجزء الثانى، ص ٤٨٧-٥٥٦.

14- Martin Gilens and Benjamin I. Page, Testing Theories of American Politics: Elites, Interest Groups, and Average Citizens, © American

Political Science Association, September 2014 | Vol. 12/No. 3, pp .564-581.

15- Henrik Örnebring, Clientelism, Elites, and the Media in Central and Eastern Europe, The International Journal of Press/Politics, 17(4) 2012, pp.497–515, available at: www.sagepub.com/journalsPermissions.nav.

16- Miguel Jerez_Mir & Rafael Vazquez, perceptions of European political and economics elites ,2009, Department of Political Science and Public Administration, University of Granada, available at:http://www.icps.cat/archivos/Workingpapers/wp282.pdf?noga=1

17-Brain V. Klocke , framing the world: Elite Ideologies In U. S. media Discourse of The war on Terrorism complain, PhD Faculty of the Graduate School of the University of Colorado, 2004,available at: ProQuest Information and Learning Company, http://www.ekb.eg/resources

18- Paul Marx Gijs Schumacher, The Effect of Economic Change and Elite Framing on Economic Preferences: A Survey Experiment, February 2014, available at: IZA(Institute for the Study of Labor) DP No. 7979, available at:http://ftp.iza.org/dp7979.pdf

19- Juliane A. Lischka , Different revenue incentives, different content? Comparing economic news before and during the financial crisis in German public and commercial news outlets over time , European Journal of Communication , 2014, Vol. 29(5) 549–566 , available at: www.sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav .

20- Steve Schifferes & Stephen Coulter ,Downloading disaster: BBC news online coverage of the global financial crisis , Journalism,2012, 14(2) 228–252, available at :www.sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav.

21- Na Yeon Lee & Kanghui Baek, Squeezing out economic news for business news? Changes in economic journalism over the past 20 years in South Korea , Journalism, 2016, pp.1-19, DOI: 10.1177/1464884916665403, available at: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1464884916665403

22- Angeliki Boubouka , Christos Tzalavras , Framing the Cypriot economic crisis: In the service of the neoliberal vision, 2016, Journalism, pp.1-20.

DOI: 10.1177/1464884916663601, available at:http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1464884916663601

٢٣- محمد سيد ورداني ، معالجة الصحافة الالكترونية للقضايا الاقتصادية في مصر، ماجستير (جامعة الأزهر : كلية الاعلام ، ٢٠١٥) .

٢٤- نواف سلطان العتيبي ، علاقة الأخبار الصحفية الاقتصادية بتقلبات سوق المال السعرية : دراسة تحليلية و ميدانية ، ماجستير (جامعة القاهرة : كلية الاعلام ،٢٠١٥) .

٢٥- محمد شحدة علي الحاروب، معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية، ماجستير (جامعة الشرق الأوسط : كلية الإعلام، ٢٠١٢).

٢٦- محمد قيراط ، الصحافة الاقتصادية الإماراتية بين الضغوط المهنية و التنظيمية و تحديات التنمية المستدامة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية (٦) العدد ١.

٢٧-ثروت فتحي كامل ، تقيم الخطاب الصحفي للسياسات الاقتصادية في مصر ،٢٠٠٩ ، متاح على الرابط التالى: http://erepository.cu.edu.eg/index.php/MC-Conf/article/view/5727

٢٨- أسامة عبد الرحيم علي ، الخطاب الصحفي في الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة لأزمة الخبز في صحف الأهرام – الوفد-المصري اليوم ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٣١ ، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٨ ، ص ١-٧٣ .

٢٩- سامية عبد المجبد الأغبري، تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية علي الجمهور خلا الفترة من ١٩٩٥ – ٢٠٠٢، دكتوراة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).

٣٠- بتول عبد العزيز وفاتن علي مراد، المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية: دراسة تحليلية لجريدة المدي خلال الفترة من ٢٠١١/٢/٢ حتي ٢٠١١/٢/٢٨، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، العدد ٩٩ ، مجلد ٢ ، ٢٠١٢ ص ٨٧٨-٩٢٧ .

31- Antonis Kalogeropoulos, Helle Mølgaard Svensson, Arjen van Dalen, Claes de Vreese & Erik Albæk , Are watchdogs doing their business? Media coverage of economic news , Journalism 2014, 16(8), pp.1-17, doi: 10.1177/1464884914554167, available at:http://dx.doi.org/10.1177/1464884914554167

32- Angel Arrese & Alfonso Vara-Miguel , A comparative study of metaphors in press reporting of the euro crisis , sage journal online, 2015, vol.27, 2 , pp.133-155, doi: 10.1177/0957926515611552, available at: http://dx.doi.org/10.1177/0957926515611552

33- Arjen Van Dalen, Claes de Vreese & Erik Albæk ,ECONOMIC NEWS THROUGH THE MAGNIFYING GLASS, Journalism Studies, 2015, pp.1-21, available at: http://dx.doi.org/10.1080/1461670X.2015.1089183.

34- Katrina Schwarz. "Coverage of the Euro Crisis in Spanish, German, British, and American Elite Newspapers." Order No. 1557331, The University of Wisconsin - Milwaukee, 2014. In PROQUESTMS ProQuest Dissertations & Theses Global, https://search.proquest.com/docview/1547164626?accountid=37552

35- Eun Price. "A Comparative Communication Discourse Analysis Examination of the Economic Crisis of 1929 and the Mortgage Crisis of 2008 through the Analysis of Mainstream and Alternative Media Discourses." Order No. 1536786, Arizona State University, 2013. In PROQUESTMS ProQuest Dissertations & Theses Global, https://search.proquest.com/docview/1355950996?accountid=37552.

٣٦- سماح ماضي متولي، معالجة الصحف المصرية للأزمات المالية العالمية وعلاقتها بمستوي معرفة الجمهور بهذه الأزمات واتجاهاته نحوها ، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، يوليو – سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ٦٥-١٥٣ .

٣٧-أمل السيد أحمد متولي ، الخطاب التنموي في الصحافة الاقتصادية الخاصة إزاء قضايا المجتمع، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ١٥٧-٢٣٣ .

38- Pablo Barbera , Amber Boydstun, Suzanna Linn & Jonathan Nagler , Economic Conditions, Economic Perceptions, and Media Coverage of the United States Economy , paper presented to: Annual Meeting of the American Political Science Association, August 28-31, 2014.

39- Grial Research, Global Financial Crisis Summary of the media's coverage of the timeline, causes, implications, impact and recommended path forward, September 12, 2009 , available at: http://www.integreon.com/pdf/Blog/Global_Financial_Crisis_271.pdf

٤٠- سامح محمد يوسف الشريف ، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الاكترونية علي اتجاهاتهم المجتمعية ، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام ، ٢٠١١).

٤١- مدحت رشدي ، تأثيرات الأخبار الاقتصادية السلبية في الشباب الجامعي، ماجستير (جامعة سوهاج : كلية الآداب، ٢٠١١) .

42- Andrea S. Kelton, Internet Financial Reporting: The Effects of Hyperlinks and Irrelevant Information on Investor Judgments, 2006, Ph.D. Candidate University of Tennessee Department of Accounting and Information Management, available at:

https://www.mgt.ncsu.edu/pdfs/accounting/kelton_dissertation_1-19-06.pdf

43- Mark Doms and Norman Morin, Consumer Sentiment, the Economy, and the News Media, 2004, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C., available at: https://www.federalreserve.gov/pubs/feds/2004/200451/200451pap.pdf

44- April L. Raphiou, The Eagle VS. the dragon in Africa: A Content Analysis of economic news frames in Nigeria and Kenya on the U.S. and China's Economic Pursuits, 2015, PhD, faculty at the University of North Carolina at Chapel Hill, available at: https://cdr.lib.unc.edu/indexablecontent/uuid:2c060e3d-9edd-4621-900b-e38ae63628f4

٤٥- أميمة مجدى محمد ذكى، اطر معالجة قضايا الاقتصاد العربى فى الصحافة الاقتصادية الدولية والمحلية خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٢).

٤٦- عيسى عبد الباقى موسى، تأثير الخطاب الصحفى الأمريكى على اطر تناول الصحف العربية للازمة المالية العالمية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٤٠، ابريل- يونيه ٢٠١٢، ص٤٥٩-٥٠٣.

٤٧- لمزيد من التفاصيل حول المدخل الوظيفى للإعلام راجع على سبيل المثال:

- حسن عماد مكاوى وليلى حسين، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط. ٩ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٠) ص. ١٠٦.
- صالح أبو إصبع، الاتصال والإعلام فى المجتمعات المعاصرة، ط ١ (عمان: دار ارام للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٠٥-١٠٦.

٤٨- لمزيد من التفاصيل حول طبيعة المضمون الاقتصادى ومستويات تخصصه فى الصحف راجع على سبيل المثال:

- سامح محمد يوسف الشريف، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية، مرجع سابق، ص. ١٢٤-١٢٦.

٤٩- لمزيد من التفاصيل حول الدراسات الكيفية والأساليب البحثية المستخدمة فيها راجع على سبيل المثال:

- شيماء ذو الفقار، مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية فى الدراسات الإعلامية، ط١ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩) ص. ١٩١-٢١٨.

* تم تحكيم دليل المقابلة من قبل السادة الأساتذة:

- أ.د. محمود علم الدين – أستاذ الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة

- أ.د. نجوى كامل - أستاذ الصحافة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة
- أ.د. سامى السيد - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- أ. مجدى صبحى – نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

٥٠- تم الاستعانة فى صياغة هذا المفهوم ب:

- لمياء محسن محمد حسن، استخدامات النخبة الأكاديمية والإعلامية لشبكات التواصل الاجتماعى والاشباعات المتحققة منها: دراسة تحليلية وميدانية، دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١٥) ص٦٢-٧١.

٥١- تم الاستعانة فى صياغة هذا المفهوم ب:

- هويدا

٥٢- لمزيد من التفاصيل حول سمات وخصائص هذه الصفحات المتخصصة راجع:

- سامح محمد يوسف الشريف، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية، مرجع سابق، ص. ١٢٤

٥٣- تم الاستعانة فى صياغة هذا الجزء بالمراجع التالية:

- احمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك، مرجع سابق، ص. ٧٨ وما بعدها
- عبد الخالق فاروق، مأزق الاقتصاد المصرى وكيفية الخروج منه، مرجع سابق ص ٣٨– ٥٦.
- تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادى والاجتماعى للعام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، مرجع سابق.